ظاهرة المخالفة في استعمال حروف الجرّ بين التناوب والتضمين

بقلم
أ/ ميلود عماره (*)

ملخص

تهدف هذه المادة إلى دراسة ظاهرة لغوية بيانية اشتهر بها اللّسان العربي، اتّسمت بالظّهور لثبوتها في سلوك اللّغة وجريانها في لسان العرب؛ هي ظاهرة المخالفة في استعمال حروف الجرّ بمعنى العدول عن القواعد التي بناها النّحاة في أوجه تعدية الأفعال، وتشترك مسائل هذه الظاهرة في مخالفة تركيب الفعل مع الحرف لاستعماله الأصلي، وتختلف في التخريج اللّغوي والبلاغي لهذا التركيب، ونُسب الخلاف في هذه المسألة إلى البصريين والكوفيين، وعلى الرّغم من أنها ظاهرة واحدة لكنّهم اختلفوا في تفسيرها على مذهبين هما التناوب والتضمين.

وتتناول الدّراسة مفهوم كلّ من التناوب والتضمين في الدّرس اللّغوي مع عرض النّقد الموجّه لكلا الرأيين؛ باعتبارهما يشكلان نقطة خلاف في تصوّر المذاهب النّحوية لهذه الظاهرة، ثمّ محاولة تكييف المسألة بلاغيا في ضوء الخطاب القرآني المعجز.

الكلمات المفتاحية: المخالفة- التضمين- التناوب- حروف الجرّ- الأصل- التأويل.

مقدّمة

الحمد لله، والصّلاة والسّلام على رسول الله وعلى آله وصحبه وسلّم، أمّا بعد:

فإنّ من بين الإشكاليات الدّلالية في تعدية الأفعال والتّوسع في استعمال حروف الجرّ، هي مسألة دقيقة تحتاج إلى فِكر ورويّة استوقفت كثيرا من الباحثين وأسالت حبر الدّارسين؛ تناولها

(*) أستاذ مساعد "أ" بمعهد العلوم الإسلامية ـ جامعة الوادي.

أهل العربية واختلفت فيها مذاهبهم، وهي مسألة دخول بعض حروف الجرّ على أفعال لا تتعدّى بها في عرف اللّغة، فحين يتعدّى الفعل أو مشتقّه بغير حرفه المعتاد أو خالف الحرف استعماله المعهود فإنّ معنى التركيب لا ينكشف إلا من خلال نظرية الاحتمال، بمعنى أنّ المخالفة في الاستعمال يُحتمل أن تُسند إلى التوسّع على مستوى الحرف أو إلى الاتّساع في مدلول الفعل، وذلك يستدعي تأصيلا لغويا يحقّق مرامي اللّغة، ويراعي مسالك العرب في الخطاب وهذه المسألة لم تبقَ متوقّفة على الدّرس اللّغوي فحسب، بل امتدّت إلى ما وراء ذلك لتُحال إلى قضيةً بيانية تتعلّق بفهم أسرار الذّكر الحكيم، وتذوّق أساليبه، وهذا بدراية موارد الحروف ومعاقد الأفعال؛ ما يوجب إيقاظ الهِمم وتحريك الأفكار والخواطر، ولأنّ معاني حروف الجرّ وما تدليه من أسرار بلاغية تكشف عن دقّة هذه اللّغة في محاكاة المعاني، ومباشرة البيان، لذا تلحّ الضّرورة على التفقّه في معانيها وامتلاك ناصية دورانها في الكلام، لأنّ «مقاصد كلام العرب، على اختلاف صنوفه، مبني أكثرها على معاني حروفه؛ صُرفت الهِمَم إلى تحصيلها، ومعرفة جملتها وتفصيلها وهي مع قلّتها، وتيسر الوقوف على جملتها، قد كَثُر دَوْرها، وبَعُد غَوْرها؛ فعزّت على الأذهان معانيها، وأبَت الإذعان إلا لمن يعانيها». (1)

ولأنّ نظرية الاحتمال تمخّضت عن ميلاد وجهين في تخريج ظاهرة المخالفة هما التناوب والتضمين رأيت أنْ أتناول بحث هذين الرأيين المختلفين، ومدى إمكانية كلّ منهما في محاولة تعليل هذه الظّاهرة اللّغوية ولأنّ هذه الظّاهرة برزت في البيان القرآني فعلى الباحث أن يبيّن مدى ملاءمة كلّ من الوجهين مع بلاغة القرآن العالية وبيانه المعجز.

وعليه فالموضوع يطرح لنا عدّة إشكالات؛ نذكر منها:

ـ ماذا تعني ظاهرة المخالفة، وما المراد بالتناوب والتضمين؟ وهل استطاع المذهبان احتواء هذه الظاهرة؟

ـ ما نصيب الظّاهرة في ميزان البلاغة القرآنية ؟

هذا ما سأحاول الإجابة عليه في هذه الصفحات من خلال اعتماد المنهج الوصفي التحليلي لترجّي تحقيق أهمّ هدف من هذا البحث وهو استجلاء معالم مسألتي التناوب والتضمين في محاولة لتعليل ظاهرة المخالفة في حروف الجرّ.

وقد جاء هذا البحث مكوَّنا من مدخل وثلاثة مطالب، فالمدخل خصّص لعرض ظاهرة

المخالفة في حروف الجرّ، أمّا المطلب الأوّل فجاء لعرض ونقد مذهب التضمين، والثاني لعرض ونقد مذهب التناوب، والثالث فتناول الظاهرة في ميزان البلاغة القرآنية.

ـ مدخـــل:

قد تبدو دلالات حروف الجرّ محدّدة ومحصورة في نطاق لغوي رسمه لها النّحويون باعتبار معناها العام الذي اقتضاه الوضع، وعملا بفكرة أصل الباب[2] التي على وفقها ردّ النّحاة كلّ مجموعة من الأدوات المتشابهة معنىً إلى معنى واحد، فهي وإن تُوسِّع فيها فأصلها واحد، كقولهم إنّ أصل الباء للإلصاق وكلّ أنواعها الأخرى فروع لها، وأصل معاني "في" الظّرفية[3]، وهكذا، لكن سلْطة الاستعمال قد تتجاوز هذه القوانين بالتحوّل الطارئ في توظيف حروف الجرّ، وذلك بمخالفة بعض حروف الجرّ أصول معانيها في بعض التراكيب، فيتغيّر معنى الحرف الواحد بتغيّر سياقاته وتراكيبه، وقد فَرضت هذه الظاهرة نفسها في الوجود اللّغوي مشكّلة محور خلاف في تخريجها، بين من يرى بأنّ هذه الحروف تتناوب وتتقارض في أداء المعاني، ومن يذهب مذهب التضمين وهو إبقاء لدلالة الحرف وعزو الظاهرة إلى الاتساع في الفعل بأن يضمّن معنى فعل آخر، أو يؤول التركيب تأويلا يقبله اللّفظ، ويرتضيه المقام.

وينُسب الخلاف في تأويل ظاهرة المخالفة في استعمال حروف الجرّ إلى جمهور النّحاة الكوفيين والبصريين، وعلى الرّغم من أنّها ظاهرة واحدة، لكنّهم اختلفوا في تفسيرها، فذهبوا مذهبين: فريقٌ إلى التناوب وآخَر إلى التضمين؛ ويمكن تلخيص المذهبين فيما يأتي:

المذهب الأوّل: رأي الكوفيين: ذهب جمهور[4] الكوفيين[5] ومن سار على نهجهم إلى القول بجواز نيابة حرف الجرّ عن حرف آخر قياسا بحسب الوضع اللّغوي، وأنّ لحرف الجرّ أكثر من معنى حقيقي، لأنّه قسيم الاسم والفعل الذيْن ثَبتَ أنّهما يؤدّيان عدّة معاني حقيقية، فيقولون: إنّ "في" بمعنى "على"، و "على" بمعنى "في" وهكذا.

المذهب الثاني: رأي البصريين: وذهب جمهور البصريين[6] إلى أنّ حروف الجرّ لا ينوب بعضها عن بعض بل يجب إبقاء الحرف على ما وُضع له إمّا بتأويل يَقبَله اللّفظ، أو بتضمين الفعل معنى فعل آخر يتعدّى بذلك الحرف، وما لا يمكن فيه ذلك فهو من وضع أحد الحرفين موضع الآخر على سبيل الشّذوذ. [7]

ومن أمثلة المخالفة في استعمال حروف الجرّ قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ ﴾

[الشورى: 25]، فالفعل "قَبِلَ" يتعدّى في عرف استعماله بحرف الجرّ "مِن" دون "عن"، ومنه اختلف في تأويل هذا العدول: فذهب كثير من علماء الكوفة إلى أنّ الفعل بقي على معناه المعهود ولم تنتقل دلالته المعنوية إلى معنى فعل آخَر، وإنّما المخالفة في المعنى مقصورة في حرف "عن" إذ اكتسب معنى حرف آخر يناسب هذه التعدية وهو حرف "مِن" وبالتالي القول بجواز تناوب وترادف[8] الحرفين في مثل هذه المواضع.

أمّا المذهب الثاني فيرى بالتضمين وذلك أنه لفظ التّوبة في الآية تضمّنت وأُشربت معنى العفو والصّفح[9]، أمّا حرف الجرّ "عن" فهو مسوق لإتمام هذا المعنى.

ولا شكّ أنّ كلا الرأيين يتفّقان في أنّ هذه الظاهرة تشكّل ملمحا أسلوبيا يحرّك أذهان المتلقّين لفهمه، كما هي ضربٌ من ضروب الاتّساع في العربية، لكن الاختلاف وقع في تخريج[10] هذا الاتّساع وتعليله لغويا باعتبار طبيعة الأصل المبني على القياس والاستقراء، فمنهم من رَهَن هذه المرونة المعنوية في الحروف فتتقارض وظائفها إذا تقاربت المعاني، ومنهم من جعل هذا الاتّساع في الفعل المتعدّي بحرف الجرّ فيُضمَّن معنى فعل آخر يتعدّى في أصل وضعه بالحرف المذكور وهذه الظاهرة شائعة في العربية إلى أن قال فيها ابن جنّي في التّمام[11]: لو جُمع ما جاء منه لجاء منه كتاب يكون مئتين أوراقا.

وقد عدّ كثير من الدّارسين القدماء والمحدثين[12] مسألة اتّصال الفعل بحرف ليس ممّا يتعدّى به عدّها مظهرا من مظاهر "الحمل على المعنى"، على اعتبار أنّ هذا الأخير بابٌ موسوم بطرافة النّكت ولطافة التأويل حتى وصفه ابن جني بأنّه «بحرٌ لا يُنكش، ولا يُفْتج، ولا يؤبى، ولا يُغَرض ولا يُغضغض».[13]

ومعنى الحمل على المعنى أن يكون الكلام في معنى كلام آخر، فيحمل على ذلك المعنى، أو يكون للكلمة معنى يخالف لفظها فيحمل الكلام على المعنى دون اللفظ، كما يقولون: ثلاثة أنفس والنّفس مؤنّثة، وإنّما حملوه على معنى الإنسان.[14]

من ذلك قوله تعالى: ﴿ فَمَنْ يَنْصُرُنِي مِنَ اللهِ إِنْ عَصَيْتُه ﴾ [هود: 63]، أدخل "مِن" لما كان المعنى: من يمنعُني من الله، أو مِن عذاب الله، فالنّصر هنا محمول على معنى المنع.[15]

ومنه أيضا قول الشّاعر:

إِذَا رَضِيت عَلَيّ بَنُو قُشَيْرٍ ... لَعَمْرُ اللهِ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا.[16]

فالأصل في الفعل "رضِي" أن يتعدّى بـ"عن"، قال تعالى: ﴿ لَقَدْ رَضِيَ اللهُ عَنِ الْمُؤمِنِينَ ﴾ [الفتح: 18]، وقال: « رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ رَضُوا عَنْهُ » [البيّنة: 8].

لكن الشّاعر عدّى الرّضا بـ"على" دون "عن" لمّا كان نظير "أقبل"، فحَمَل رضِيَت على معنى أقبَلَت، «ووجهه أنّها إذا رَضِيت عنه؛ أحبّته وأقبلت عليه، فلذلك استعمل "على" بمعنى "عن".»[17]

وذهب الكسائي في هذا البيت إلى أنّه عَدّى رَضِيت بـ"على" حملا على ضدّه، الذي هو سَخِطت وذلك أنّ العرب قد تجري الشّيء مجرى نقيضه، كما تجريه مجرى نظيره.[18]

المطلب الأوّل
عرض ونقد مذهب التضمين

ـ الفرع الأوّل: عرض مذهب التضمين:

أولا: تعريفه لغة: التّضمين لغة بمعنى الإيداع، قال صاحب التاج: «و ضمَّن الشّيءَ الشّيء إذا أودعه إيّاه، كما تودع الوعاء المتاع، والميّت القبر.»[19]

ثانيا: تعريفه اصطلاحا: يعرّف التضمين في الاصطلاح بأنّه: إشراب لفظ معنى لفظ وإعطاؤه حكمه لتؤدّي الكلمة مؤدّى كلمتين[20]، أو هو: «إعطاء الشّيء معنى الشّيء.»[21]

وللتضمين صلة وثيقة بتعدّي الفعل ولزومه، وكذا الحقيقة والمجاز، وتأويل الشّواهد بحسب قواعد التّعدي واللّزوم، نحو قولهم في قوله تعالى: ﴿ سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ ﴾ [المعارج: 1]، أي: دعا بعذاب غير موصوف.[22]

فالتضمين عند البصريين هو ضربٌ من التأويل اللّغوي لظاهرة تعدية الأفعال بأحرف لا تتعدّى بها في عُرف اللّغة أو ـ الاستعمال المطّرد ـ كأن يضمّن الفعل اللازم معنى المتعدي أو المتعدي معنى اللازم، يقول ابن جني: « اعلم أنّ الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر وكان أحدهما يتعدّى بحرف والآخر بآخر فإنّ العرب قد تتّسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيذانا بأنّ هذا الفعل في معنى ذلك الآخر فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه وذلك كقول الله عزّ اسمه: ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُم ﴾ [البقرة: 187]، وأنت لا تقول: رفثت إلى المرأة وإنما تقول: رفثت بها، أو معها لكنّه لما كان الرفَث هنا في معنى الإفضاء، وكنت تعدّى أفضيت بـ"إلى" كقولك: أفضيت إلى المرأة جئت بـ"إلى" مع الرفث إيذانا وإشعارا أنّه بمعناه.»[23]

ومن خلال هذا الكلام في إيضاح قضية التضمين يجب أن نفهم أنّ هذه المخالفة في استعمال الحرف لا تقع بين فعلين يختلفان فيما يدلّان عليه دلالة التضمّن والاحتواء، بل قد تقع بين فعلين ينتميان إلى حيّز دلالي مشترك مع الإشارة إلى تمايز معناهما الخاصّ كالفعلين رفَثَ وأفضى، وهذا الاشتراك وإن لم يقصد به التّرادف المطلق في المعنى، فهو يوحي بأنّ هناك التحاما لغويا بين الفعلين في الدّلالة على المعنى العام، والمؤشّر الدّال على وجود هذا الالتحام ليس هو العلم بمواضع اللّغة فلا علاقة لرفث بأفضى في ضوء لُغة المعجم، لكن دليل الالتحام هو العدول في استعمال الحرف عن تركيبه المعتاد، فالإفضاء لا يُفهم في ضوء معنى الرّفث إلا بهذه التعدية «وتقدير الكلام أحلّ لكم ليلة الصيام الرّفث بالحديث مع نسائكم مقدِّمة مناسبة يكون بعدها الإفضاء إليهنّ وجماعهنّ»[24]، ويعضّد هذا التأويل سياق الجملة ونظمها.[25]

والتضمين لا يأتي في كلام العرب إلا لفائدة ونكتة، فهو وإن كان عدولا عن أصل مفترض فهو موافق لعرف استعمالي معهود في تركيب البنية العربية، وعليه فلا بدّ من وجود غرض يبرّر هذا المذهب والظّاهر من قول ابن هشام: «لتؤدّي الكلمة مؤدّى كلمتين»[26] أنّ غرضه هو الإيجاز في الكلام بأداء لفظ معنى لفظين، فكأنّه إفراغ معنيين في لفظ واحد، أولاهما ظاهر مكشوف والآخر مدلولا عليه بحرف الجرّ المذكور في الكلام، وقد اهتمّ بهذا الأسلوب أهل البيان محاولين استخراج نكته، وإثارة دفائنه، مستشهدين بما ورد من فصيح الكلام العربي.

ـ الفرع الثاني: نقد مذهب التضمين:

نحاول من خلال كلام بعض البيانيين أن نبيّن مدى إمكانية مذهب التضمين احتواء هذه الظّاهرة وهل هو وجه محكّم يراعي القرائن والسّياق، أو هو تصوّر مرتبك يخضع للقواعد التقليدية؟

عدّ بعض المتأخّرين القول بالتضمين في تخريج ظاهرة المخالفة في الحروف ضربا من الردّ إلى الأصل، أو تأويلا لما خالف القاعدة النحوية؛ إذ أنه كثيرا «ما يكون وسيلةً يستعملها النّحوي لحلّ إشكال الأصل كأنْ يكون في الجملة فعل لازم انتصب بعده المفعول فيُضمَّن معنى المتعدّي أو متعدٍّ لم يصل إلى المفعول إلا بواسطة، فيُضمَّن معنى اللازم أو حرف استعمل في مكان حرف آخر فيقول النّحوي بتضمينه معناه وهكذا، ثمّ يرى النّحوي في كلّ ذلك ردًّا إلى أصلٍ عُدِل عنه ويقدّر هذا الأَصل.»[27]

ليحافظ بهذا التأويل اطّراد استعمال الفعل وإبقاء الحرف على أصله، وبالتالي يسلَم التركيب من الاضطراب؛ وقد شاع هذا التأويل كمذهب للبصريين حتى أصبح قاعدة مطّردة تحلّ إشكال هذا التركيب قال الرّضي: «واعلم أنّه إذا أَمكَن في كلّ حرف يُتوهّم خروجه عن أصله وكونه بمعنى كلمة أخرى، أو زيادته أن يبقى على أصل معناه الموضوع هو له، ويُضمَّن فعله المعدَّى به معنىً من المعاني يستقيم به الكلام، فهو الأَولى، بل الواجب.»(28)

لكن هذا التوسّع في مفهوم تقدير الأصول وتأويل الألفاظ، وجَعْلُ نمط تركيبي يقاس عليه بتقصّي استعمالاته؛ هذا التوسّع يعتبر نوعا من التمحّل والتكلّف الذي لا تقرّه القرائن ولا عُرف الاستعمال، حتى عدّه بعض الدارسين فلسفةً مُبتكرة فيرى أنّ «الملجأ الذي رأوا أنّهم وجدوا ضالّتهم فيه، هو خَلق فلسفة توفّق بين القاعدة النّحوية والاستعمال الذي يشذّ عنها، ولا يمكن الإضراب عنه، فقالوا بالأصالة والفرعية، وجعلوا ما توفّرت له النّاحية الكمّية من الشواهد الاستعمالية أصلا يُراعى في استنباط القاعدة وما جاء قليلا ولا يمكن ردّه؛ فرعا يردّ إلى أصله بوجه من الوجوه التأويلية.»(29)

وينقد رأي التضمين أيضا في تشبّث النحاة بالمعنى المعجمي دون السّياق والتركيب وهو ما «أوقع الكثير من النّحاة في ارتباكات كثيرة حول تخريج ظواهر لغوية معينة، هو ارتباطهم بالمعاني المعجمية دون مراعاة القرائن التي تصل بنا إلى المعنى الدّلالي. فالحرف منفردا يبقى معناه خاصّا أو محصورا في إطار ضيّق وتوظيفه في تركيب معيّن هو الذي يحدّد معناه الحقيقي، فقد يختلف معناه من جملة إلى أخرى بمقتضى الاستعمال.»(30)

ولعلّ الذي ألجأ النّحاة إلى ظاهرة التضمين هو القول بالأصالة والفرعية، وتشبث النحاة بقواعد محددة وعدولهم عن التحليل الذي يراعي القرائن والمقامات في استعمال حروف الجرّ هو ما أوقعهم في ارتباكات التأويل والتّقدير، فالحرف يكون معناه على مقتضى مدلوله في الجملة فهو مرتبط بمقام يحدّد معناه الصّحيح.(31)

لكن هذا الرُّؤية ـ من بعض المتأخّرين ـ لا يمكن قَبولها على إطلاقها هكذا غُفلا من دون غوص في الموضوع ودراسة أبعاده، لأنّ القول بالتضمين له وَجاهته، وهو داخل في حيّز الإيجاز الذي يميّز هذه اللّغة المؤدّية للمقاصد المعنوية بأقلّ الألفاظ، كما يُعدّ من التأويل غير الممتنع الذي يعتمد القرائن ويناسب الأحوال «لأنّ التأويل إنّما يكون لموضع جاء نادرا خارجا عن

نظائره منفردا عنها فيؤول حتى يُردّ إلى نظائره، وتأويل هذا غير ممتنع لأنّه إذا عُرف من عادة المتكلّم باطّراد كلامه في توارد استعماله معنى أَلِفه المخاطب؛ فإذا جاء موضع يخالفه، ردّه السّامع بما عهد من عُرف المخاطب إلى عادته المطّردة.»[32]

ومن هذا التصوّر يرى ابن العربي[33] وغيره أنّ التضمين في الفعل ضرب من الإيجاز الذي تميزت به هذه اللغة الشريفة وأنّ وضع الفعل مكان الفعل؛ إجراءٌ في اللّغة أوسع وإلى القياس أقيس، كما بيّن ضعف رأي النحاة باستنادهم إلى الحروف التي يضيق فيها نطاق الاحتمال، مدلّلا على رأيه بعادة العرب التي تحمل معاني الأفعال على الأفعال لما بينهما من الارتباط والاتصال.

ومع هذا كلّه لا يمكن القول بأنّ التضمين هو المبرّر المطّرد لتفسير هذه الظاهرة اللّغوية، وذلك لورود أفعال لا تقبل التضمين وقد لا تتعدّى بالحرف المذكور، كقوله تعالى: ﴿ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾ [طه: 71] والفعل "صَلَبَ" اشتهر أنّه يتعدّى بـ"على"، أكثر من تعديته بـ"في" [34]، ومع ذلك لا يقبل الفعل التضمين، لكنْ « شُبّه تمكّن المصلوب في الجذع بتمكّن الشيء الموعى في وعائه فلذلك قال: في جذوع النخل.»[35]

وهذا الكلام يدلّ على أنّ معنى هذا التركيب خُرِّج بلاغيا وبأسلوب التشبيه في اللغة وذلك بمراعاة مضمون الجملة، ومن دون حاجة إلى تضمينٍ في الفعل.

وكذا عند قوله تعالى: ﴿ وَقَدْ أَحْسَنَ بِي﴾ [يوسف: 100] فلا تضمين في "أَحْسَنَ"، لأنّ هذا التركيب على أصله وعلى ما استعمله القرآن الكريم واستعملته العرب، فهو يتعدّى لغةً بـ"إلى" و"الباء"، والعرب تعرف هذا إذ تقول: أَحسَنْتُ بفلانٍ، وتقول: أَحْسِنْ بِنَا، وقال كُثيِّر:

أَسِيئِي بِنَا أَوْ أَحْسِنِي لا مَلُولةٌ ... لَدَيْنا وَلا مَقْلِيَّةٌ إِنْ تَقَلَّتِ. [36]

وإذا قيل: إنّ هذه أساليب نادرة فأقول: إنّ ندرة استعماله بهذا الحرف-إن ثبتت- لا تعني شذوذه، لأنّ هذا التركيب تستدعيه الأحوال وتطلبه المقامات، يقول ابن عطية في تأويل تعدية أحسَن بالباء: « أي أوْقَع وأناطَ إحسانه بي، فهذا مَنْحى في وصول الإحسان بالباء، وقد يُقال أَحْسَنَ إليّ وأَحْسَنَ فِي...وهذه المناحي مختلفة المعنى، وأَلْيَقُها بيوسف؛ قوله: "بي"، لأنّه إحسان دَرج فيه دون أن يقصد هو الغاية التي صار إليها.»[37]

وبالتالي فإن القول بالتضمين في الفعل وإن ورد في البيان القرآني وفي كلام العرب فإنّه لا يخرج عن كونه محاولة لتخريج علّة العدول باستعمال حروف الجرّ، وإن اختلف في مدى قبول

هذه المحاولة واستملاحها فإنّها تبقى خطوة جادّة تعتمد الفكر والعقل تعطي للفعل ليونة واتّساعا ما لا تعطيه للحرف.

المطلب الثاني
عرض ونقد مذهب التناوب

ـ الفرع الأوّل: عرض مذهب التناوب:

أوّلا: تعريفه لغة:

النيابة في اللّغة مصدر نابَ فلانٌ عن فلانٍ في الأمر إذا قام مَقَامه، واسم الفاعل منه نائب والجمع نَوب كزائر وزَوْر، وقيل: هو اسم جمع لا جمع، والنَّوب والمَناب: مصدران أيضا بمعنى النّيابة، يقال: أنَبْتُ عن كذا إذا أقمتُ مقامه. (38)

ثانيا: تعريفه اصطلاحا:

يمكننا تعريف مذهب التناوب في حروف الجرّ، بقولنا: هو أن يقع الحرف موقعا ليس له بجهة الأصالة، فيقوم مقام ما خلفه في الإفادة أو الوظيفة النّحوية.

ووقوع النيابة عند النّحاة لها عدّة أسباب، من ذلك التجوّز في الاستعمال؛ وهو باب واسع من أبواب اللغة، ومن مظاهره: نيابة أدوات الشّرط والاستفهام، وكنيابة ذي القرب عن ذي البعد في أسماء الإشارة تجوّزا في المنزلة والقَدر، كما في قوله تعالى حكاية عن المشركين: ﴿ أَهَذَا الَّذِي يَذْكُرُ آلِهَتَكُمْ ﴾ [الأنبياء: 36]، والأصل: أذلك، لأنّهم يتحدثون في غيبته، فناب "هذا" عن "ذلك" لغرض معنوي وهو تهوين المشار إليه وهو هنا النّبي صلى الله عليه وسلّم.(39)

ـ الفرع الثاني: نقد مذهب التناوب:

أمّا عن هذا المذهب فيجب أن ننبّه على تقييد الإطلاق الذي اشتهر عند الكوفيين في مقولتهم: "إنّ حروف الجرّ ينوب بعضها عن بعض" إذ لا بدّ من توخّي الدّقة في استعمالها، ومعرفة الفروق الدّقيقة بين هذه الحروف، فإنّ « كلّ حرفين أوقعتهما العرب على معنى واحد؛ في كلّ منهما معنى ليس في صاحبه؛ ربّما عرفناه فأخبرنا به، وربّما غَمُض علينا فلم نُلزم العرب جهله.»(40)، وتتأكّد في بيان القرآن الكريم الذي سيقت ألفاظه وَفق معانيه ببلاغةٍ خضعت لرفعتها فرسانُ الفصاحة وأرباب البيان، لذلك لا يمكن لمتذوّق بلاغة القرآن أن يكتفي عند هذه المقولة، لأنّ لطائف المعاني بطبيعتها لا تعلَقُ إلا بلطائف الاستعمال، وهذا المسْلك ودقّته، قد

يمّمته أفهامُ العلماء فرفعوا شأنه ونوّهوا به، لِمَا تضمّنه من نِكاتٍ وأسرار.

يقول محمود شاكر بعد ذكره لشأن حروف المعاني: «أمّا المشقّة العظيمة، فهي في وجوه اختلاف مواقع هذه الحروف من الجمل، ثمّ اختلاف معانيها باختلاف مواقعها، ثمّ ملاحظة الفروق الدّقيقة التي يقتضيها هذا الاختلاف في دلالته المؤثّرة في معاني الآيات، وهذا وَحده أساس علم جليل من علوم القرآن.»(41)

ولأنّه من غير الممكن القول باستواء أي حرفَين في الدّلالة، لأنّ لكلّ حرف دلالته الخاصّة به. فهذا القول ينزّه عنه كلام البشر، فكيف إذا كان في البيان القرآني المعجز الدقيقة ألفاظه والفائقة معانيه، فإنّ القول بقَبول التناوب في القرآن لا يكاد يرضي الباحث في حقّ بلاغة القرآن، لأنّه يقتضي أنّ القرآن حين يُؤثِر التعبير بحرف من حروف الجرّ دون ذلك الحرف الذي هو موضوع أصلا لذلك المعنى؛ يكون إيثاره له عاريا عن البلاغة، ومنه يصير الحرفان شيئا واحدا، وهذا ما ننزّه عنه البيان المعجز.(42)

كما أنّ الأصل أنّ كلّ حرف لا يدلّ إلا على ما وُضِع له، ولا يدلّ على معنى حرف آخر.(43)

فعلى الناظر في معاني الحروف أن يتنبّه على ما تنبّه عليه العلماء من ضوابط استعمالها في الكلام، مع توخّي الدقّة، وتجنّب الخطأ، وما ذاك إلا لدقّة حروف المعاني في محاكاة معانيها؛ ببلاغة تتنزّه عن تشابك المعاني والتباسها.

فهذا ابن جني يتحدّث عن الخلط الواقع من بعض من خرّج هذه الظاهر على النيابة: «هذا باب يتلقّاه الناس مغسولا ساذجا من الصّنعة وما أبعد الصّواب عنه وأوقفه دونه»(44) بمعنى أنه عارٍ من الدّقة وبعيد عن الإحكام، وذلك أنّهم يقولون: إنّ "إلى" تكون بمعنى "مع" و"في" بمعنى "على" ويحتجّون لذلك بقول الله سبحانه: ﴿ مَنْ أَنْصَارِيَ إِلَى اللهِ ﴾ [الصف: 14]، أي مع الله، وقوله: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾ [طه: 71]، قال ابن جني: « ولسْنا ندفع أن يكون ذلك كما قالوا لكنّا نقول: إنّه يكون بمعناه في موضع دون موضع على حسب الأحوال الدّاعية إليه والمسوغة له، فأمّا في كلّ موضع، وعلى كلّ حال فلا...»(45)

والأمر نفسه عند الزجّاج الذي عدّ الظّاهرة من باب الحمل على المعنى، وليست من تناوب الحروف فالمعنى من قوله تعالى: ﴿ مَنْ أَنْصَارِيَ إِلَى اللهِ ﴾ [الصف: 14] هو: من يضيف نصرته إلى نصرة الله.(46)

ووجّه ابن العربي إلى الأَصوب في "الحمل على المعنى" وهو أنّ عادة العرب أن تحمل معاني الأفعال على الأفعال لما بينهما من الارتباط والاتصال، مؤكدا على أنّ عزو الظاهرة إلى تبادل الحروف من جهل النّحاة وعدولهم عن الصواب إذ فروّا من سَعة التأويل في الأفعال واستساغة القياس فيها، إلى الحمل على معاني الحروف التي يضيق فيها نطاق الكلام والاحتمال.(47)

ويقول في موضع آخر: «وأمّا قولهم إنّ "إلى" بمعنى "مع" فلا سبيل إلى وضع حرف موضع حرف، إنّما يكون كلّ حرف بمعناه، وتتصرّف معاني الأفعال، ويكون معنى التأويل فيها؛ لا في الحروف...»(48)

وكذلك الأمر عند شيخ الإسلام ابن تيمية؛ إذ يرى بعدم قَبول القول بتناوب الحروف، ووصف من جعل بعضَ الحروف تقوم مقام بعض وصفه بالغَلط في التحليل، كما يقولون في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ إِلَى نِعَاجِهِ﴾ [ص: 24]، أَيْ: مع نعاجه، ورأى التَّحقيق في هذه المسألة يميل إلى ما قاله نحاة البصرة من التَّضمين. (49)

وعلى هذا المذهب دَرج ابن القيّم منهجه في نَفي التناوب في الحروف عامّة، إذا أُمن اللّبس فالقاعدة عنده أنّ الحروف لا ينوب بعضها عن بعض؛ خوفا من اللَّبس وذهاب المعنى الذي قُصِد بالحرف، وإنّما يُضمّن ويُشرَب معنى فعل آخر يقتضي ذلك الحرف، فيكون ذِكر الفعل مع الحرف الذي يقتضيه غيره قائما مقام ذكْر الفعلين، وهذا من بديع اللّغة وكمالها، ولو قُدّر تعاقب الحروف ونيابة بعضها عن بعض فإنّما يكون ذلك إذا كان المعنى مكشوفا واللّبس مأمونا، فيكون من باب التفنّن في الخطاب والتوسّع فيه فإمّا أن يُدّعى ذلك من غير قرينة في اللّفظ؛ فلا يصحّ.(50)

وأمّا فقهاء أهل العربية فلا يرتضون هذه الطريقة، بل يجعلون للفعل معنى مع الحرف ومعنى مع غيره، فينظرون إلى الحرف وما يستدعي من الأفعال فيُشربون الفعل المتعدي به معناه، وهذه طريقة إمام الصّناعة سيبويه، وطريقة حذّاق أصحابه؛ يضمّنون الفعل معنى الفعل لا يقيمون الحرف مقام الحرف، وهذه قاعدة شريفة جليلة المقدار تستدعي فِطنةً ولطافةً في الذّهن.(51)

فالقول التناوب هو قول اعتمد السّطحية في الفهم، والظاهرية في التأويل، ويفتقد في أكثره إلى الدّقة والتلطّف، ولا يتوافق في أغلبه مع دلالات الكلام العربي الموسوم بالدّقة ومحاكاة ألفاظه لمعانيه، كما أنّنا لا نورد التسليم المطلق للقول بالتناوب، إذ « لو صحّ قولهم لجاز أن يُقال: مَرَرْت

في زيد، ودَخلْت مِن عَمرو وكتبْت إلى القلم»[52] وأنت تريد مررت بزيد، ودَخلْت على عَمرو وكتَبت بالقَلم، وتصير اللّغة بذلك ضربا من العُجمة تلتبس دلالاتها وتشتبه معانيها، وتصبح الحروف شتات ألفاظ لمعنى واحد، وصورا متعددة لمتصوّر واحد، هذا في كلام البشر، وإذا تعلّق الأمر بالأسلوب القرآني الذي يمثّل البلاغة المطلقة فإنّ الحفاظ على حدود الحروف يَزيد، وعلى مدلولات الأفعال يكثُر، وهذا ما سأتناوله في المطلب الآتي:

المطلب الثالث
المسألة في ميزان البلاغة القرآنية

إنّ كلّ حرف من كتاب الله تعالى جاء ليدلّ على معنى محكم ودقيق، ولا يمكن أن يؤدّى هذا المعنى بغيره، ولذلك نجد في التعبير القرآني مع الفعل الواحد أكثر من حرف جرّ، في نحو قوله تعالى: ﴿أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَا﴾ [الأعراف: 195]، وقوله: ﴿أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنْ الْقُرُونِ يَمْشُونَ فِي مَسَاكِنِهِمْ﴾ [طه: 128]، وقوله: ﴿وَعِبَادُ الرَّحْمَنِ الذِّينَ يَمْشُونَ عَلَى الأَرْضِ﴾ [الفرقان: 63].

إذ يرى بعض الباحثين أنّ ذلك لمجرد التنوّع في الاستعمال والتناوب في الوظائف, لكن بعد التأمّل تدرك أسرارا دقيقة، ونكتا بيانية مكنونة تعكس إحكام الدّوال وعمق المدلولات.

وعليه فإنّ دراسة مسألة التضمين والتناوب في البلاغة القرآنية تنأى بنا عن المعالجة النّحوية المنطقية إلى تناول المسألة في ضوء النّظام البياني أو العدول الأسلوبي الذي يدلّ على معنى دقيق ثان، وتحري الفوارق بين الحروف التي تظهر لنا بطول الإلف أنها تدلّ دلالة واحدة، والفارق كبير بين تناول النّحاة المعياري المنطقي للظاهرة وبين التناول البلاغي الذي يرى أنّ حرف الجر لا معنى له أصلا بذاته، إنما يتحدّد من السّياق الذي يرد فيه.

ولا يخفى على دارسي هذه المسألة أنّ كلا الرأيين ما هما إلا محاولة من العلماء لتأويل وجه التّعديّة، وتصحيح هذا العدول التركيبي ليتوافق مع القاعدة النّحوية، وعليه نقول بأنّ التوقّف في تخريج هذه الظاهرة عندهما يبتّ الطريق أمام الدارسين ويصرف هِمَمهم عن البحث في أعماق النصوص للوقوف على نكت البلاغة في تنوّع المعاني التي يكتسبها الفعل بتنوّع معاني حروف الجرّ الدّاخلة عليه، وهذا يشترط إعمال الفِكر والتأمّل، ويحوي أسرارا بيانية ومعاني ثانية دقيقة تنوّعت أقوال البلاغيين والمفسّرين في تخريجها.

فالفعل المتعدي بالحروف المتعدّدة لا بدّ أن يكون له مع كلّ حرف معنى زائد على معنى الحرف الآخر وهذا بحسب اختلاف معاني الحروف، فإنْ ظَهر اختلاف الحرفين ظهر الفرق، نحو رَغِبت فيه وعنه وعَدلت إليه وعنه، ومِلت إليه وعنه، وسعيت إليه وبه، وإنْ تقاربت معاني الأدوات عسُر الفرق، نحو قَصدْت إليه وله،وهَدَيت إلى كذا ولكذا، فالنّحاة يجعلون أحد الحرفين بمعنى الآخر، وأمّا فقهاء أهل العربية فلا يرتضون هذه الطّريقة، بل يجعلون للفعل معنى مع الحرف ومعنى مع غيره، فينظرون إلى الحرف وما يستدعي من الأفعال. (53)

وعليه فإنّ الباحث يرى بأنّ مذهب القول باستعمال حروف الجرّ بعضها مكان بعض في التعبير القرآني لا يتناسب وبلاغة القرآن الأزلية، ومن ثمّ إعجازه البياني الخالد، لأنّ رأي بعض الكوفيين ليس إلا محاولة لاستجلاء المعنى ومراعاة الفهم الظاهري للنّصوص(54)، معتمدين السّطحية في الفهم والتحليل، والأخذ به يجرّنا إلى توجيهات وآراء تُوسم في مجملها بالاضطراب، وتخضع غالبا لخلافات في الأقيسة والتقدير.

ولو قلنا بالتناوب مطلقا لزالت بهجة التخيّر، الذي به يتفاضل الخطاب وتتحقّق جودة النّظم ولأجهَضَ هذا الاتّساع الدّلالي بعض القِيَم الفنّية التي تستأثر بها حروف الجرّ في بعض الأساليب كالمعاني اللّطيفة التي تختلف باختلاف استعمال هذه الأدوات، بل ربّما تفقد بها بعض هذه الحروف دلالاتها التي بها يتميّز كلّ حرف عن الآخر، فكيف يكون هذا في الأسلوب البشري الفصيح فضلا عن الخطاب القرآني المعجِز؟ «فالحرف الواحد من القرآن معجِز في موضعه لأنّه يمسك الكلمة التي هو فيها ليُمسك بها الآية والآيات الكثيرة، وهذا هو السرّ في إعجاز جملته إعجازا أبَديّا، فهو أمرٌ فوق الطبيعة الإنسانية.»(55)

مع الإشارة إلى أنّ هذا الطّرح تزداد قوته كلّما كان الفرق بين الحرفين ميسورا، أمّا إذا تقاربت المعاني وأُمِن اللّبس فنقول بالاشتراك في المعنى العام مع بقاء خصوصية الأداء، وهذا بالنّظر إلى خواصّ معاني الحروف ومناسبتها للمعنى والسّياق « فمن ذلك؛ "الباء"، تقول: فلان بمكّة، وفي مكّة وإنّما جازا معاً لأنّك إذا قلتَ: فلان بموضع كذا وكذا، فقد خبّرت عن اتصاله والتصاقه بذلك الموضع، وإذا قلتَ: في موضع كذا، فقد أخبرت بـ"في"عن احتوائه إيّاه وإحاطته به، فإذا تقارب الحرفان فإنّ هذا التقارب يصلح للمعاقبة، وإذا تباين معناهما لم يجُز.»(56)

وهذا التحليل يمكن عدّه مذهبا وسطا بين التناوب والتضمين، وهو يتمثل في جواز التناوب

بين الحروف المتقاربة في المعنى «على حسب الأحوال الداعية إليه والمسوغة له، فأما في كل موضع وعلى كل حال فلا.»(57)

ولعل هذا المذهب هو الأقرب إلى الصواب من حيث المبدأ، وذاك لمراعاته دلالات الحروف من جهة، وموافقة الأحوال والسياقات الداعية إليه من جهة أخرى.

وبدراية تقارب الحروف تتضحّ الخاصية السّياقية التي تميّز بعض الحروف عن بعض، ودقائق المعاني التي تستأثر بها بعض الحروف عن بدائلها المفترضة، فيكون في الآية القرآنية معنى دقيق لحرف معيّن قد يُفقد هذا المعنى إذا قلنا بإمكانية إحلال نائِبِه محلّه. ولنضرب لذلك مثلا؛ هو قول الزمخشري في بعض تحليلاته: «فإن قلت: يجري لأجل مسمّى، ويجري إلى أجل مسمّى: أهو من تعاقب الحرفين؟ قلت :كلّا، ولا يَسلُك هذه الطريقة إلا بليد الطّبع ضيّق العَطِن، ولكنّ المعنيين: أعني الانتهاء والاختصاص كلٌّ واحد منهما ملائمٌ لصحّة الغرض؛ لأنّ قولك يجري إلى أجل مسمّى: معناه يبلّغه وينتهي إليه، وقولك: يجري لأجل مسمّى: تريد يجري لإدراك أجل مسمّى تجعل الجَرْي مختصّاً بإدراك أجل مسمّى، ألا ترى أنّ جَري الشّمس مختصّ بآخر السّنة، وجري القمر مختصّ بآخر الشّهر، فكِلا المعنيين غير ناب به موضعه.»(58)

وبهذا النّص يفتح لنا الزمخشري قضية "ملاءمة الغرض" وكيفية محاكاة الخطاب بأدواته الخاصّة الأحداث والوقائع، فبها يمكننا القول أنّ في البيان القرآني لا يمكن لأي حرف أن ينوب عن حرف ويؤدي عنه كلّ دلائله تأدية من كلّ الجوانب والإيحاءات والظّلال، بحيث يصوّر لك ما يمكن أن يرسمه الحرف الذي جاء به النّظم القرآني، ومن ملاءمة الحروف للغرض نذكر قوله تعالى: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾ [البقرة: 187]، وإن خولف في استعمال "إلى" مع الرّفث، فإنّ عدول الحرف عن دلالة الإلصاق إلى معنى الغاية هو سبب جمال العبارة، وسرّ بلاغة التركيب.

فلا يستطيع أحد أن يحكي مكامن الإيجاز التي أودعت في ثنايا التعبير بحرف الغاية التي امتزجت فيه دلالة الإباحة الشرعية بالمعاني الأدبية لغاية مكنية تدبّ ذرّاتها في نفوس البشرية فجاء النّظم القرآني بـ"إلى" ليوجّه إلى مرمى هذه الشّهوة الفطرية برفق، وتُؤَدة، ورَويّة، ليسمو اللّفظ بالإجلال عن التصريح والتكنية بالرفث ابتداء منه إلى ما بعده تاركا شعار الوقاع يتبوأ منه الرَّجُل أنّى شاء مستورا بدثار الحياء الذي يجمع أرواج الزّوجين، فكانت "إلى" أبلغ بهذا المعنى

من "الباء" التي تستدعي الإلصاق دون وسائط ومقدّمات.

والذي نلاحظه عن الحرف الذي جاء عليه النّظم أنّه اكتسب مُكنة في سياقه، وقوّة في معناه ومغزاه بكونه لائم الغرض الذي يمّمت الآية تحقيقه، ومَن كان هذا دوره ومؤدّاه، فإنّه وإن وُصف بالفرعية في مفهوم النّحويين حقيقٌ بأن يوصف بالأصالة في هذا الموضع، لأنه اضطلع بحمل معنى خاصّ لأداء غرض خاصّ لا يمكن لأيّ حرف آخر حمله. وهذا التحليل ينطلق في استخراج دلالة الحرف من الاستعمال والسّياق دون المدونات المعجمية لمعاني الحروف، فتحديد معنى معيّن للحرف وهو بمعزل عن السّياق إجراء «لا يتماشى مع طبيعة اللّغة التي هي في حقيقتها استعمال والاستعمال سياقات وتراكيب، وليست كلمات جامدة».(59)

خاتمـة

نخلص من هذا البحث إلى نتائج أهمها:

– المخالفة في استعمال حروف الجرّ هي ظاهرة لغوية معناها خروج بعض حروف الجر عن استعمالها المشهور، واختلف في تخريجها بين مسألتي: التناوب والتضمين.

– إنّ استعمال المخالفة في التراكيب اللّغوية عامة وفي القرآن خاصة؛ أوسع من التصور اللغوي لها لأنّ هذا التصور قد لا يغطّي كل الاستعمالات الفصيحة فتنعكس رؤيته على تأصيل المسألة.

– الالتجاء إلى القول بتناوب حروف الجرّ أو التأويل في تضمين الفعل؛ كلاهما محاولة لحلّ مشكلة التضارب السّطحي في التركيب، وهذه المحاولة علّلت الكثير من ظواهر المخالفة في حروف الجرّ؛ لكن ما استطاعت احتواءها.

– المعالجة البلاغية في مجملها تميل إلى القول بالتضمين لأنّه وإن اعتمد التصرّف في دلالة الفعل فإنّه جانبَ صرفَ حرف الجرّ عن وجهه.

– القول بتناوب حروف الجرّ مطلقا إجراءٌ لا يتناسب وبلاغة القرآن العالية، لكن النيابة بين الحروف تكون فقط بين المتقاربة في المعنى تبعا لسياق مواردها.

ـ وصلّى الله على نبينا محمّد وعلى آلـه وصحبه وسلّم ـ

ـ المصادر والمراجع:

1. الأصول، دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، تمام حسان، عالم الكتاب، القاهرة، 1420هـ-2000م.
2. الأصول في النحو لأبي بكر محمد بن السري المعروف بابن السراج، ت: عبد المحسن الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط3، 1408هـ- 1988م.
3. إعجاز القرآن والبلاغة النبوية للرافعي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط9، 1393هـ- 1973م.
4. البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1422هـ-2001م.
5. بدائع الفوائد، ابن القيم، تحقيق: هشام عبد العزيز عطا،وعادل عبد الحميد العدوي، مكتبة نزار مصطفي الباز، مكة المكرمة، ط1، 1416هـ-1996م.
6. البرهان في علوم القرآن، الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، بيروت، ط1، 1376هـ-1957م.
7. البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها، عبد الرحمن حبنّكة الميداني، دار القلم، دمشق، ط1، 1416هـ ـ 1996م.
8. التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن عاشور، دار سحنون للنشر والتوزيع، تونس، 1997م.
9. الجنى الداني في حروف المعاني، المرادي، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1413هـ-1992م.
10. حروف الجر في العربية بين المصطلح والوظيفة، نور الهدى لوشن، المكتب الجامعي الحديث، 2006م.
11. الحروف العاملة في القرآن بين النحويين والبلاغيين، هادي عطية مطر، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط1، 1986.
12. الحمل على المعنى في العربية، علي عبد الله العنبكي، مركز البحوث والدراسات الإسلامية، بغداد، ط1، 1433هـ- 2012م.

13. الخصائص، ابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتاب، بيروت، د ط.
14. دور الحرف في أداء معنى الجملة، الصادق خليفة راشد، منشورات جامعة قاريونس بنغازي، 1996م.
15. سير أعلام النبلاء، الذهبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط9، 1413هـ- 1993م.
16. شرح الرضي على الكافية، رضي الدين الاستراباذي، جامعة قاريونس، 1398هـ-1978م.
17. الصاحبي في فقه اللغة العربية، أحمد بن فارس، مكتبة المعارف، بيروت، ط1، 1414هـ-1393.
18. الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، ابن القيم، دار العاصمة، الرياض، ط3، 1418هـ- 1998م.
19. الكشاف، الزمخشري، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت،
20. لسان العرب، ابن منظور، دار صادر، بيروت، ط1.
21. مجموع الفتاوى، ابن تيمية، تحقيق: أنور الباز وعامر الجزار، دار الوفاء، ط3، 1426 هـ-2005م.
22. المحرر الوجيز، ابن عطية، ت: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1413هـ- 1993م.
23. المزهر في علوم اللّغة، السيوطي، ت: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998.
24. معاني القرآن، الفراء،عالم الكتب، بيروت، ط3، 1983م.
25. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: مازن المبارك و محمد علي حمد الله، دار الفكر بيروت، ط6، 1985م.
26. من أسرار تعدية الفعل في القرآن الكريم، يوسف بن عبد الله الأنصاري، مجلة جامعة أم القرى، العدد27، 1424هـ،
27. نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، حسن خميس الملخ، دار الشروق، الأردن، ط1، 2001.

28. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1418هـ-1998م.

ـ الإحالات والهوامش:

(1). الجنى الداني في حروف المعاني، المرادي، ص19.

(2). ينظر: نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، ص97.

(3). ينظر: الجنى الداني، ص36، ص250.

(4). كلمة "جمهور" إشارة إلى أنّ النّيابة ليست رأي كلّ الكوفيين، فقد جاء هذا الرأي أيضا عن بعض أكابر البصريين، ينظر: الجروف العاملة في القرآن بين النّحويين والبلاغيين، هادي عطية مطر، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط1، 1986م، ص381.

(5). ينظر: معاني القرآن، الفراء، 63/1، ومجاز القرآن، أبو عبيدة، 324/1، وتأويل مشكل القرآن، ابن قتيبة، ص567 وأدب الكاتب، ابن قتيبة، ص394، وحروف المعاني، الزجاجي، ص23، والصاحبي في فقه اللغة، ابن فارس، ص136، والأزهية في علم الحروف، الهروي، ص267.

(6). الجنى الداني، المرادي، ص46، وانظر: بدائع الفوائد، 423/2، ومغني اللبيب، ص150-151.

(7). ينظر: الخصائص، ابن جني، 308/2.

(8). عبّر ابن هشام الأنصاري عن التناوب بالمرادفة، ينظر: مغني اللبيب، ص151.

(9). ينظر: البرهان في علوم القرآن، 339/3.

(10). أعني بالتخريج وسيلة تأويلية من النّحاة لردّ الكلام إلى أصل قاعدة متفّق عليها، انظر: الأصول، تمام حسان، ص145.

(11)- هذه النّسبة ذكرها ابن هشام في كتابه مغني اللبيب، ص899.

(12)- ينظر: الخصائص، 435/2، والحمل على المعنى في العربية، علي عبد الله حسين العنبكي، ط1، 2012م، ص336.

(13)- الخصائص، 435/2.

(14)- ينظر: الصاحبي في فقه اللغة، ابن فارس، ص249، والحمل على المعنى في العربية، ص30.

(15)- ينظر: معاني القرآن، الفراء، 13/2.

(16)- البيت من الوافر، وهو للقحيف العقيلي، وهو شاعر إسلامي، توفي نحو747، والبيت في الخصائص، 311/2، وخزانة الأدب، 145/10.

(17)- الخصائص، 311/2.

(18)- ينظر: الخصائص،389/2، والإنصاف في مسائل الخلاف، 186/1.

(19)- تاج العروس،334/35.

(20)- ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، ص897.

(21)- البرهان في علوم القرآن، 338/3.

(22)- التحرير والتنوير، 159/29.

(23)- الخصائص، 308/2.

(24)- البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها، عبد الرحمن حبنّكة الميداني، دار القلم، دمشق، ط1، 1416هـ-1996م، ج2، ص51.

(25)- ينظر: البحر المحيط، ج2، ص51-52.

(26)- ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، ص897.

(27)- الأصول، تمام حسان، ص145.

(28)- شرح الرضي على الكافية، 329/4.

(29)- دور الحرف في أداء معنى الجملة، ص266.

(30). حروف الجر في العربية بين المصطلح والوظيفة، نور الهدى لوشن، المكتب الجامعي الحديث، 2006م، ص118.

(31). ينظر: المرجع نفسه، ص119.

(32). الصواعق المرسلة، 384/1- 385.

(33). ينظر: أحكام القرآن، 243/1.

(34). ينظر: التحرير والتنوير، 73/27.

(35). مفاتيح الغيب، 77/22.

(36). ينظر: لسان العرب: (حسن)، 115/13.

(37). المحرر الوجيز، ت: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1413هـ-1993م، 282/3.

(38). ينظر: لسان العرب، 776/1.

(39). ينظر: همع الهوامع، السيوطي، ص252.

(40). المزهر في علوم اللغة، السيوطي، ت: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998م، 314/1. نقل هذا الكلام السيوطي عن ابن الأعرابي، وإنْ ورد لفظ "الحرف" هنا في معرض العموم ليشمل الاسم والفعل، لكن يحسن الاستدلال به في قسيمها وهو حرف المعنى.

(41). تصدير كتاب: "دراسات لأسلوب القرآن الكريم"، لعبد الخالق عضيمة، دار الحديث، القاهرة، القسم الأول، 1/ (د).

(42). ينظر: من أسرار تعدية الفعل في القرآن الكريم، ص 733- 734.

(43). ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، 481/2، وانظر: معاني النحو، 7/3.

(44). الخصائص، 306/2.

(45). نفسه، 308/2.

(46). إعراب القرآن، ص806.

(47). ينظر: أحكام القرآن، 243/1.

(48). نفسه، 59/2.

(49). ينظر: مجموع الفتاوى، 342/13.

(50). بدائع الفوائد، 3/945.

(51). نفسه، 2/423 – 424.

(52). ينظر: مغني اللبيب، ص861.

(53). ينظر: الكليات، ص1591.

(54). ينظر: بدائع الفوائد، 2/423 – 424.

(55). إعجاز القرآن والبلاغة النبوية، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط9، 1393هـ- 1973م، ص 211.

(56). الأصول في النحو، ت: عبد المحسن الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط3، 1408هـ- 1988م، 1/414.

(57). الخصائص، ج2، ص308.

(58). الكشاف، 3/509.

(59)- دور الحرف في أداء معنى الجملة، ص248.

contravention phenomenon in the use of prepositions

Miloud AMARA*

ABSTRACT:

This article aims to study the phenomenon of linguistic rhetorical famous by the Arab tongue, characterized by appearing in the language and knowledge in the tongue of the Arabs. A phenomenon called the contravention in the use of prepositions rules built by grammarians in aspects of the transitive verbs, the matters participate in this phenomenon contravention the act with the installation of the original character for use, and are different in graduation language and rhetorical for this composition, the proportions of dispute in this matter to the grammarians Albasrah and kufa, and although it is one phenomenon, but they differed in their interpretation on the two directions of rotation and inclusion.

The study dealt with the concept of rotation and each modulated in linguistic lesson with the presentation of the criticism both views they are a point of contention in the perception of grammatical doctrines of this phenomenon, and then attempt to adapt rhetorical the matter in the light of the Quranic discourse inimitability;

key words: The contravention, Inclusion, The rotation, The prepositions, Origin, The interpretation

* Maître-assistant A - institut des sciences islamiques - Université d'El-oued – Algérie.